أو التنبيه من أول الأمر -على أنه خبرٌ لا نعت؛ كقوله [من الطويل][1]:

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا ... وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ!

أو التفاؤل؛ أو التشويق إلى ذكر المسند إليه؛ كقوله [من البسيط]:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ[2]

تنبيه

كثيرٌ مِمَّا ذكره فى هذا الباب[3] -والذى قَبْلَه[4]- غيرُ مختَصٍّ بهما؛ كالذِّكْرِ والحذفِ وغيرِهما، والفَطِنُ إذا أتقَنَ اعتبارَ ذلك فيهما، لا يَخْفَى عليه اعتبارُهُ فى غيرِهما.

أحوالُ متعلَّقاتِ الفعْل

الفعلُ مع المفعولِ كالفعْلِ مع الفاعل، فى أنَّ الغرَضَ من ذِكْره معه[5] إفادةُ تلبُّسِه به، لا إفادةَ وقوعِه مطلقًا؛ فإذا لم يُذْكَرْ[6] معه، فالغرضُ إن كان إثباتَهُ لفاعله أو نفيَهُ عنه مطلقًا[7]: نُزِّلَ منزلةَ اللازمِ، ولم يقدَّرْ له مفعولٌ؛ لأن المقدَّر كالمذكور، وهو ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقًا كنايةً[8] عنه متعَلقًا بمفعولٍ مخصوصٍ،

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٨. وقيل: إنه لحسان. والصحيح أنه لبكر بن النطاح فى أبى دلف.

(٢)أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٩. والبيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم. والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند.

(٣) يعنى: باب المسند.

(٤) يعنى: باب المسند إليه.

(٥) أى: من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(٦) أى: المفعول به مع الفعل المتعدى.

(٧) أى: من غير اعتبار عموم فى الفعل أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه من وقع عليه.

(٨) أى عن ذلك الفعل.

دلَّتْ عليه قرينةٌ أَوْ لا[1]:

الثانى: كقولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2].

السَّكَّاكِيُّ: ثم إذا كان لمقامُ خطَابِيًّا[3] لا استدلاليًّا[4]، أفاد ذلك[5] مع التعميمِ[6]؛ دفعًا للتحكُّمِ[7]:

والأولُ[8]: كقول البحتريِّ فى المعتزِّ بالله [من الخفيف]:

شَجْوُ حُسَّادِه وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي[9]

أى: أن يكونَ ذو رؤيةٍ، وذو سمعٍ، فُيْدرِكَ محاسنَهُ وأخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقاقه الإمامةَ دون غيرِه؛ فلا يَجِدُوا إلى منازعتِه سبيلاً.

وإلا[10] وجَبَ التقديرُ بحَسَبِ القرائن.

ثم الحذفُ:

إمَّا للبيانِ بعد الإبهامِ -كما فى فِعْلِ المشيئة- ما لم يكنْ تعلقُهُ به غريبًا؛ نحوُ: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[11] بخلاف نحوِ [من الطويل]:

---

(١) أى أو لا يجعل ذلك.

(٢) الزمر: ٩.

(٣) أى يكتفى فيه بمجرد الظن.

(٤) يطلب فيه اليقين البرهانى.

(٥) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا.

(٦) أى فى أفراد الفعل.

(٧) اللازم من حمله على فرد دون آخر.

(٨) وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص.

(٩) البيت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٨١.

(١٠) أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.

(١١) الأنعام: ١٤٩.

وَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ.....

وأما قولُهُ[1] [من الطويل]:

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فليس منه؛ لأنَّ المرادَ بالأولِ البكاءُ الحقيقيُّ.

وإمَّا لدفعِ توهُّمِ إرادةِ غيرِ المرادِ ابتداءً؛ كقوله[2] [من الطويل]:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَرْنَ إِلَى الْعَظْمِ!

إذْ لو ذكر اللحم، لرُبَّما توهّم قبل ذكر ما بعده أن الحَزَّ لم ينته إلى العظم.

وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا على وجه يَتضمَّنُ إيقاعَ الفعلِ على صريحِ لفظِهِ؛ إظهارًا لكمال العناية بوقوعه[3] عليه[4]؛ كقوله[5] [من الخفيف]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دُدِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلا

ويجوزُ أن يكونَ السببُ تَرْكَ مواجهةِ الممدوحِ بَطَلَبِ مِثْلٍ له.

وإمَّا للتعميمِ مع الاختصارِ؛ كقولك: قد كان منك ما يُؤْلِمُ، أى: كلَّ أحد؛ وعليه: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[6].

وإمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ عند قيامِ قرينةٍ؛ نحوُ: أصغَيْتُ إليه، أى: أُذني؛ وعليه: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[7] أى: ذاتك.

---

(١) هو للجوهرى من شعراء الصاحب بن عباد.

(٢) البيت للبحترى، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٨٢.

(٣) أى الفعل الثانى.

(٤) أى على المفعول.

(٥) البيت للبحترى التخريج السابق.

(٦) يونس: ٢٥.

(٧) الأعراف: ١٤٣.

وإما للرعاية على الفاصلة نحوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[1].

وإما لاستهجانِ ذكرِه؛ كقول عائشةَ رضى الله عنها: (مَا رَأَيْتُ مِنْـــهُ؛ وَلا رَأَى مِنِّي)[2] أى: العورة.

وإما لنكتةٍ أخرى.

-وتقديمُ مفعولِه، ونحوِه عليه: لرَدِّ الخطأ فى التعيين؛ كقولك: "زيدا عَرَفْتُ" لمن اعتقَدَ أنكَ عَرَفْتَ إنسانًا، وإنَّ غيرُ زيد، وتقول لتأكيدِه لا غـــيرَهُ؛ ولـــذلك[3] لا يقال: "ما زيدًا ضَرَبْتُ ولا غيرهُ"، ولا: "ما زيدًا ضرَبْتُ، ولكنْ أكرمتُهُ".

وأما نحوُ: "زيدًا عرفْتُهُ" فتأكيدٌ إنْ قُدِّرَ المفسِّرُ قبل المنصوبِ؛ وإلا فتخصيصٌ.

وأمَّا نحوُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[4]: فلا يفيدُ إلا التخصيصَ؛ وكذلك قولُكَ: "بِزَيْدٍ مَرَرْتُ".

والتخصيصُ لازمٌ للتقديمِ غالبًا؛ ولهذا يقال فى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْـــتَعِينُ﴾[5] معناه: نَخُصُّكَ بالعبادةِ والاستعانةِ، وفى: ﴿إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[6] معناه: إليه لا إلى غيرِه.

---

(١) الضحى: ٣.

(٢) أخرجه الطبرانى فى "الصغير" (ص٢٧) ومن طريقه أبونعيم (٢٤٧/٨) والخطيب (٢٢٥/١) وفى سنده "بركة بن محمد الحلبي"، ولا بركة فيه، فإنه كذاب وضاع. وقد ذكر الحافظ بن حجر له هذا الحديث فى "اللسان" (١٣/٢) وقال: تفرد به بركة، وعدَّه من أباطيله. وقال ابن عدى فى "مختصر الكامل" ص١٩٤: "وسائر أحاديث بركة مناكير باطلة كلها، لا يرد بها غيره، وله من الأحاديث البواطل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال عبدان" راجع آداب الزفاف للشيخ الألبانى ص٣٤.

(٣) فى بعض النسخ "ولهذا".

(٤) فصلت: ١٧.

(٥) الفاتحة: ٥.

(٦) آل عمران: ١٥٨.

ويفيدُ فى الجميعِ -وراءَ التخصيصِ- اهتمامًا بالمقدَّمِ؛ ولهذا يُقدَّرُ فى (باسم اللهِ) مؤخَّرًا.

وأُورِدَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1]:

وأجيب: بأنَّ الأهمَّ فيه القراءةُ، وبأنَّه متعلِّقٌ بـ(اقرأ) الثانى، ومعنى الأول: أَوْجِدِ القراءةَ.

وتقديمُ بعض معمولاته على بعضٍ لأنَّ أصله التقديمُ، ولا مقتضىَ للعدولِ عنه؛ كالفاعلِ فى نحو: "ضرَبَ زيدٌ عَمْرًا"، والمفعولِ الأوَّل فى نحو: "أعطَيْتُ زيدًا درْهمًا". أو لأنَّ ذكره أَهَمُّ؛ كقولك: "قتَلَ الخارجىَّ فلانٌ". أو لأنَّ فى التأخيرِ إخلالاً ببيانِ المعنَى؛ نحوُ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[2] فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾- لَتُوُهِّمَ أنه من صلة (يَكْتُمُ)؛ فلا يُفْهَمُ أنه منهم.

أو بالتناسُبِ؛ كرعايةِ الفاصلة؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[3].

القصر

القصر[4]: حقيقىٌّ[5]، وغيرُ حقيقىٍّ[6] وكل منهما نوعان: قصرُ الموصوفِ

---

(١) العلق: ١.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) طه: ٦٧.

(٤) هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

(٥) أى: بحسب الحقيقة وفى نفس الأمر بألا يتجاوزه إلى غيره أصلاً.

(٦) أى: بحسب الإضافة إلى شيء آخر بألا يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر فى الجملة، وهو إضافى كقولك (ما زيد إلا قائم) بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا" [مختصر السعد- ص١٧٤].

على[1] الصفة، وقصر الصفة على الموصوف[2] -والمرادُ[3]: المعنويَّةُ[4]، لا النعت[5]-:

والأولُ[6] من الحقيقي: نحوُ: "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" إذا أريد أنه لا يتَّصفُ بغيرها؛ وهو لا يكادُ يوجد؛ لتعذُّرِ الإحاطة بصفاتِ الشيءِ(*).

والثاني: كثير؛ نحوُ: "ما في الدارِ إلا زَيْدٌ"، وقد يقصد به[7] المبالغةُ؛ لِعَدَمِ الاعتدادِ بغير المذكور.

والأول من غير الحقيقي: تخصيصُ أمر بصفة دون أخرى، أو مكانَهَا.

(والثاني: تخصيص صفة بأمرٍ دون آخَرَ، أو مكانَهُ.

فكلٌّ منهما ضربان، والمخاطَبُ بالأول من ضربَي كُلٍّ[8]: مَنْ يعتقدُ الشركة، ويسمى: قصرَ إفرادٍ؛ لقطعِ الشركة.

وبالثاني[9]: من يعتقد العكس، ويسمى: قَصْرَ قَلْب؛ لقلب حكم المخاطب، أو تساويا[10] عنده، ويسمَّى: قصرَ تعيين.

(*)أي يتعذر الإحاطة بالصفات ليتوصل إلى نفيها جميعًا ما عدا الصفة المثبتة.

---

(١) وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

(٢) وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى.

(٣) أي: بالصفة هنا.

(٤) وهي المعنى القائم بالغير.

(٥) وهو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول، أي المراد بالصفة هنا الصفة بمعناها الأعم لا بمعناها عند النحاة وهي ما يسمى بالنعت.

(٦) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(٧) أي بالثاني، (وذلك نحو قولك: ما شاعر إلا شوقي) وذلك لقصد المبالغة وعدم الاعتداد بغيره.

(٨) أي من قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة، ويعني بالأول التخصيص بشيء دون شيء.

(٩) أي: والمخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء من ضربي كل من القصرين.

(١٠) عطف على قوله: يعتقد العكس.

وشَرْطُ قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: عدم تنافى الوصفَيْن، وقلبًا: تحقُّقُ تنافيهما، وقصرُ التَّعْيينِ أعمُّ(*).

(*)("وقصر التعيين أعم" قال المصنف فى الإيضاح: القصر حقيقى وغير حقيقى ، وكل واحد منهما ضربان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد الصفة المعنوية لا النعت.

والأول من الحقيقى كقولك: ((ما زيد إلا كاتب)) إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد فى الكلام؛ لأنه ما من متصور إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر.

والثانى منه كثير، كقولنا: ((ما فى الدار إلا زيد)) .

والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف فى الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره فى الصفة المذكورة، وفى الثانى يمتنع.

وقد يقصد به المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، فيترل مترلة المعدوم.

و الأول من غير الحقيقى: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مكان أخرى.

والثانى منه: تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر، فكل واحد منهما ضربان.

والمخاطب بالأول من ضربى كل -أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر - من يعتقد الشركة، أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعًا فى الأول، واتصاف ذلك الأمر و غيره جميعًا بتلك الصفة فى الثانى.

فالمخاطب بقولنا: ((ما زيد إلا كاتب)) من يعتقد أن زيدًا كاتب وشاعر، وبقولنا: ((ما شاعر إلا زيد)) من يعتقد أن زيدًا شاعر، لكن يدعى أن عمرًا أيضًا شاعر، وهذا يسمى قصر إفراد؛ لقطعه الشركة بين الصفتين فى الثبوت الموصوف، أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة.

والمخاطب بالثاني من ضربي كل -أعني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر - إما من يعتقد العكس، أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضًا عنها في الأول، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضًا عنه في الثاني، وهذا يسمى قصر قلب؛ لقلبه حكم السامع.

وإما من تساوى الأمران عنده، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في الأول، واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني، وهذا يسمى قصر تعيين.

فالمخاطب بقولنا: ((ما زيد إلا قائم)) من يعتقد أن زيدًا قاعد لا قائم، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه؟ وبقولنا: ((ما قائم إلا زيد)) من يعتقد أن عمرًا قائم لا زيدًا، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه؟

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادًا عدم تنافي الصفتين؛ حتى تكون المنفية في قولنا: ((ما زيد إلا شاعر)) كونه كاتبًا، أو منجمًا، أو نحو ذلك، لاكونه مفحمًا لا يقول الشعر؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما.

وشرط قصره قلبًا تحقق تنافيهما؛ حتى تكون المنفية في قولنا: ((ما زيد إلا قائم)) كونه قاعدًا، أو جالسًا، أو نحو ذلك، لاكونه أسود، أو أبيض، أو نحو ذلك؛ ليكون إثباتها مشعرًا بانتفاء غيرها .

وقصر التعيين أعم؛ لأن اعتقاد كون الشيء موصوفًا بأحد أمرين معينين على الإطلاق؛ لا يقتضي جواز اتصافه بهما معًا، ولا امتناعه.

وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الإفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين ، من غير عكس)[1].

---

(١)الإيضاح- (فقرة٨٣-٨٤-٨٥).

[طرق القصر]

وللقصر طرق:

منها: العطف؛ كقولك فى قصره إفرادًا: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، أو: "ما زيدٌ كاتبًا بل شاعرٌ"، وقلبًا: "زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ"، أو: "ما زيدٌ قاعدًا بل قائمٌ"، وفى قصرها(*): "زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو"، أو: "ما عمرٌو شاعرًا بل زيدٌ".

ومنها: النفى والاستثناء؛ كقولك فى قصره(**): "ما زيدٌ إلا شاعرٌ"، و:"ما زيدٌ إلا قائمٌ" وفى قصرها: "ما شاعرٌ إلا زيدٌ".

ومنها: إنَّما؛ كقولك فى قصره: "إنما زيدٌ كاتبٌ"، و: "إنما زيدٌ قائمٌ"، وفى قصرها: "إنَّما قائمٌ زيدٌ"؛ لتضمُّنه[1] معنى: (ما) و(إلاَّ)؛ لقولِ المفسِّرين ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[2] بالنصب، معناه: ما حرَّمَ عليكم إلا المَيْتَةَ. وهو المطابق لقراءةِ الرفعِ[3]؛ لما مر[4]، ولقولِ النحاة: (إنَّما) لإثباتِ ما يُذْكَرُ بعده، ونَفْى ما سواه. ولصحةِ انفصالِ الضمير معه؛ قال الفرزدق [من الطويل]:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[5]

(*)أى فى قصر الصفة

(**)أى فى قصر الموصوف.

---

(١) هذا بيان لسبب إفادة إنما القصر.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) أى: رفع الميتة.

(٤) فى تعريف المسند من أن المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد.

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٩٦ الذمار: العهد.

ومنها: التقديم؛ كقولك فى قصره: "تميمى أنا"، وفى قصرها: "أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ".

وهذه الطرق تختلف من وجوه؛ فدلالة الرابع بالفحوى، والباقية بالوضع.

والأصلُ فى الأول: النَّصُّ على المثبتِ والمنفى -كما مرَّ- فلا يُتْرَكُ إلا كراهةَ الإطناب؛ كما إذا قيل: "زيدٌ يعلَمُ النحوَ، والتصريفَ، والعَروضَ" أو: "زيدٌ يعلمُ النحوَ، وعمرٌو وبكر"فتقولُ فيهما: "زيدٌ يعلَمُ النحوَ لا غَيْرُ" أو نحوَهُ(*).

وفى الثلاثةِ الباقيةِ: النَّصُّ على المَثبتِ فقطْ(**).

والنفى لا يجامع الثانيَ؛ لأنَّ شرط المنفى بـ "لا": ألاَّ يكونَ منفيًّا قبلها بغيرها. ويجامع الأخيرين، فيقال: "إنما أنا تميمى لا قيسيٌّ"؛ و: "هو يأتينى لا عمرو"؛ لأنَّ النفى فيهما غير مصرَّح به؛ كما يقال: (امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرٌو).

(*)(أى: فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما فى الأول فمعناه: لا غير النحوي؛ أى: لا التصريف، ولا العروض، وأما فى الثانى فمعناه: لا غير زيد؛ أى: لا عمرو، ولا بكر، وحذف المضاف إليه من غير، وبنى على الضم تشبيها بالغايات. وذكر بعض النحاة أن لا فى: لا غير ليست عاطفة؛ بل لنفى الجنس. (أو نحوه) أى: نحو: لا غير مثل لا ما سواه، ولا من عداه، وما أشبه ذلك)(1).

(**)أى أنه فى الطريق الأول يقول: زيد شاعر لا كاتب فينص على الصفة المثبتة وهى الشاعرية، وعلى الصفة المنفية وهى الكتابة، أما فى الطرق الثلاثة الباقية فلا ينص إلا على المثبت فقط دون المنفى، وذلك كقولك: ما زيد إلا شاعر، أثبت الشاعرية فقط ونفيت ما سواها من الكتابة ونحوها، ومع ذلك فإنك لم تنص إلا على ما أثبت فقط، أما المنفى فإنه غير منصوص عليه ولكن يفهم من فحوى الخطاب.

---

(1)مختصر السعد- (١٨٥).

السكاكي: "شرطُ مجامعته(*) للثالث: ألاَّ يكونَ الوصفُ مختصًّا بالموصوفِ؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾(١)(**)".

عبدالقاهر: "لا تحسُنُ في المختصِّ؛ كما تحسُنُ في غيره"؛ وهذا أقرب.

وأصلُ الثاني: أن يكونَ ما استُعْمِلَ له مما يجهله المخاطَب وينكره، بخلاف الثالث(***)؛ كقولك لصاحبك- وقد رأيت شبحًا من بعيد-:"ما هو إلا زيدٌ" إذا اعتقدَهُ غيرَهُ مُصِرًّا.

وقد يتزلُ المعلومُ منزلةَ المجهول لاعتبارٍ مناسب(****)؛ فيستعمل له الثاني إفرادًا؛ نحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾(٢) أي: مقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبرِّي من الهلاك، نُزِّلَ استعظامُهُمْ هلاكَهُ منزلةَ إنكارهم إياه، أو قلبًا؛ نحوُ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾(٣) فالمخاطبون -وهم الرسل، عليهم الصلاة والسلام- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا منكرين لذلك؛ لكنهم نزِّلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقاد القائلين أنَّ الرسولَ لا يكون بشرًا، مع إصرارِ المخاطَبين على دعوى الرسالة. وقولُهُمْ: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾(٤): من باب مجاراة الخَصْمِ؛ لِيَغُرَّ؛ حيث يرادُ تبكيتُهُ لا لتسليم انتفاءِ الرسالة، وكقولك: "إنما هو أخوك" لمن يعلم ذلك، ويقرُّ به، وأنت تريد أن ترفِّقه عليه.

(*)أي النفي.

(**)﴿الذين يسمعون﴾ وذلك لأن السمع مختص بالاستجابة، فلا يقال: "إنما يستجيب الذين يسمعون لا الصم" لأنه معلوم أن لازم الاستجابة السمع، والصمم مناف لها.

(***)وهو القصر بإنما؛ وذلك لأن (الحصر بإنما أصله أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم، أي: المثبت، كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه: إنما هو أخوك، ترقيقا له)(٥).

(****)(هذا هو الأصل، وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب،

---

(١) الأنعام: ٣٦.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) إبراهيم: ١٠.

(٤) إبراهيم: ١١.

(٥)عروس الأفراح- (٥٠٢).

فيستعمل له القصر بما وإلا إفرادا نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾[1] فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي (إلا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول لابد من موته، فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته، وهذا هو الصواب، وبه يظهر أن هذا قصر قلب، لا قصر إفراد؛ فإن اعتقاد الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان، وإنكارهم الموت ينفي أن يجتمع معه الإقرار بالرسالة، حتى يكون قصر إفراد، وبهذا يعلم أن ما قلناه خير من قول غيرنا: إنهم نزلوا لاستعظامهم موته (منزلة من ينكر موته، ويثبت له صفتي الرسالة وعدم الموت؛ فيكون قصر إفراد؛ لأن ما ذكرناه لا يؤدي إلى أنهم نزلوا منزلة من يعتقد أمرين متنافيين، ومثل المصنف لتنزيل المعلوم منزلة المجهول في قصر القلب بقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾[2] فإنهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشرا، فنزلوا علم الرسل بأن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر منزلة من لا يعلم؛ فلذلك خاطبوهم بقولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدر وهو أن الرسل قد علموا أن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبوهم بالاستثناء في قولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[3] وهو إنما يخاطب به من يجهل ذلك الحكم فأجاب بأنه من مجاراة الخصم؛ إذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف في أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفته ليعثر الخصم حيث يراد تبكيته، أي: إفحامه وإسكاته، وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسالة. وقوله: وكقولك معطوف على قوله: كقولك لصاحبك، وقد رأيت شبحا، وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث، فالمثال الأول تمثيل للأول، والثاني للثاني لفا ونشرًا فالثالث وهو الحصر بإنما عكس الحصر بإلا؛ فإن الحصر بإنما أصله أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم، أي: المثبت، كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه: إنما هو أخوك، ترقيقا له)[4].

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٢) سورة يس: ١٥.

(٣) سورة إبراهيم: ١١.

(٤)عروس الأفراح- (٥٠٢).

وقد يترَّل المجهولُ مترلةَ المعلومِ(*)؛ لادعاءِ ظهوره؛ فيستعمل له الثالث؛ نحوُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1]؛ لذلك جاء:﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[2]؛ للردِّ عليهم مؤكّدًا بما ترى.

ومزيَّة (إنَّما) على العطف: أنه يُعْقَلُ منها الحكمان معًا، وأحسن مواقعها التعريض؛ نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[3]؛ فإنه تعريض بأن الكفّار -من فرط جهلهم- كالبهائم، فطمَعُ النظرِ منهم كطمعه منها.

(*)(وقد يترل المجهول مترل المعلوم فيستعمل له الثالث وهو الحصر بإنما نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[4] فإن الصحابة لم يكونوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من حقهم أن يقولوا مانحن إلا مصلحون، ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع أحد إنكاره؛ فلذلك أتوا بصيغة (إنما) التى الأصل فيها ذلك؛ ولذلك جاء ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[5] مؤكدا بحرف الاستفتاح وبإن وبجعل الجملة اسمية، وضمير الفصل -إن كان هم فصلا- وتعريف المسند، ثم ذكر المصنف أن لإنما فى القصر مزية على العطف؛ لأنه يعلم منها الحكمان المثبت والمنفى معا، بخلاف العطف؛ فإنهما يعلمان على الترتيب. قال الخطيبى: وبخلاف ما وإلا فى نحو ما زيد إلا قائم قلت: فيه نظر؛ لأن الاستثناء المفرغ يعلم فيه النفى والإثبات دفعة واحدة، وهذه المزية لإنما لا يشاركها فيها التقديم، وأكثر ما تستعمل إنما فى موضع يكون الغرض بها فيه التعريض بأمر، وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[6] فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم فى حكم البهائم الذين لا يتذكرون)[7].

---

(١) البقرة: ١١.

(٢) البقرة: ١٢.

(٣) الرعد: ١٩.

(٤) سورة البقرة: ١١.

(٥)سورة البقرة: ١٢.

(٦) سورة الرعد: ١٩.

(٧)عروس الأفراح- (٥٠٣).

ثم القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر -على ما مر- يقع ما بين الفعل والفاعل نحو: "ما قامَ إلا زيدٌ" وغيرِهما، ففى الاستثناء يؤخَّر المقصورُ عليه مع أداة الاستثناء، وقل تقديمهما بحالهما؛ نحوُ: "ما ضرَبَ إلاَّ عَمْرًا زيدٌ"[1] (*)، و"ما ضرَبَ إلا زيدٌ عمرًا"[2] ؛ لاستلزامه قصرَ الصفة قبل تمامها.

ووجه[3] الجميع: أن النفى فى الاستثناء المفرَّغِ يتوجَّه إلى مقدَّر(**)، وهو مستثنًى منه عامٌّ مناسبٌ للمستثنى فى جنسه وصفته، فإذا أُوجِبَ منه المقدَّر شيءٌ بـ (إلا)، جاء القصر(***)، .....

(*)فقد قدم هنا أداة الاستثناء والمقصور عليه (إلا عمرًا) وهما بحالهما كما هما على المقصور وهو (زيد) وهذا قليل وأصل المثال (ما ضرب زيد إلا عمرًا) فالضرب من زيد مقصور وعمرو مقصور عليه، فهنا قصر الفاعل على المفعول فإذا قلت (ما ضرب عمرًا إلا زيد) كان ذلك قصرًا للمفعول على الفاعل. هذا إذا جاء بحسب الأصل وهو تأخر المقصور عليه، ويجوز أن تأتى أداة الاستثناء والمقصور عليه بحالهما مقدمين على المقصور فتقول (ما ضرب إلا زيد عمرا) ولكن ورود هذا قليل خلاف الأصل.

(**)وذلك لأن نحو (ما حضر إلا زيد) يقدر فيه (ما حضر أحد إلا زيد) وهذا هو معنى كلامه أن الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى من عام مناسب للمستثنى فى جنسه وصفته.

(***)أى فإذا أوجب من ذلك المقدر شيء بإلا جاء القصر، ومعنى ذلك أنه إذا قلت (ما حضر إلا) كان التقدير (ما حضر أحد إلا) فإذا قلت (إلا زيد) تحقق القصر بهذا الاستثناء.

---

(١) أى: فى قصر الفاعل على المفعول، وفى بعض النسخ: "ما ضرَبَ عمرًا زيدٌ"، وهو خطأ.

(٢) فى قصر المفعول على الفاعل. وفى بعض النسخ (وما ضرب زيد عمرًا).

(٣) أى السبب فى إفادة النفى والاستثناء فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.

وفى "إنَّما" يؤخَّر المقصورُ عليه؛ تقول: "إنَّما ضرَبَ زيدٌ عمرًا"، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس و"غَيْر" كـ "إلاَّ" فى إفادة القصرَيْنِ، وفى امتناعِ مجامعةِ (لا)[*].

الإنشاء[1]

إن كان طلبًا استدعى مطلوبًا غيرَ حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرةٌ:

منها التمنِّي[2][**]، واللفظ الموضوع له (ليت)، ولا يشترط إمكان المتمنَّي[3]؛ تقول: "ليتَ الشبابَ يعودُ!"، وقد يُتمنَّى بـ (هل)؛ نحو: "هل لى مِنْ شفيعٍ؟!" حيث يَعْلَمُ أنْ لا شفيعَ له، وبـ (لو)؛ نحو: "لو تأتيني؛ فتحدِّثَني!"؛ بالنصب.

---

[*] أى كما لا يجوز أن تقول (ما قام إلا زيد لا عمرو) لا يجوز أن تقول (ما قام غير زيد لا عمرو) فإن غير فى ذلك مثل (لا) سواء بسواء.

[**] واللفظ الموضوع له: ليت ولا يشترط إمكان المتمنى) بخلاف المترجى (تقول: ليت الشباب يعود) ولا تقول: لعله يعود، لكن إذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه، وإلا لصار ترجيا (وقد يتمنى بهل[4]؛ نحو: هل لى من شفيع؛ حيث يعلم أن لا شفيع) لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه. والنكتة فى التمنى بهل، والعدول عن ليت-هو إبراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو؛ نحو: لو تأتينى فتحدثنى؛ بالنصب) على تقدير: فأن تحدثنى؛ فإن النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار أن،

---

(١) هو الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، (أو هو ما لا يحتمل الصدق أو الكذب) نحو: قولك (ليت الشباب يعود يوما) و(هل حضر زيد؟) ونحو هذا؛ فإنه لا يقال لقائله: صادق أو كاذب.

(٢) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة.

(٣) ويشترط ذلك فى الترجى.

(٤) استعمالها فى التمنى مجاز بالاستعارة التبعية كما سيأتى فى علم البيان. [انظر حاشية الدسوقي].

السكاكى: كأنَّ حروفَ التندمِ والتخصيصِ، وهى: (هَلاَّ)، و(ألاَّ) بقلب الهاء همزة، و(لَوْلاَ) و(لَوْ مَا): أخوذةٌ منهما[1] مركبَتَيْنِ مع (لا) و(ما) المزيدتَيْن؛ لتضمُّنِهما معنى التمنِّي؛ ليتولَّد منه فى الماضى التندمُ؛ نحو: "هلاَّ أكرمْتَ زيدًا!"، وفى المضارع التخصيصُ[*]؛نحو: "هلا تقوم!. وقد يُتمنَّى بـــ (لعل) فيُعْطَى حكمَ...

وإنما يضمر بعد الأشياء الستة، والمناسب ههنا هو التمنى، قال (السكاكى: كأن حروف التندم والتحضيض؛ وهى: هلا، وألا؛ بقلب الهاء همزة، ولولا، ولوما؛ مأخوذة منهما)[2] خبر كأن؛ أى: كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما: (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما) علة لقوله: مركبتين، والتضمين: جعل الشىء فى ضمن الشىء، تقول ضمنت الكتاب كذا كذا بابا إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب؛ يعنى: أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد)[3] علة لتضمينهما؛ يعنى: أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس إفادة التمنى، بل أن يتولد (منه) أى: من معنى التمنى المتضمنين هما إياه (فى الماضى التندم؛ نحو: هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته؛ على معنى: ليتك أكرمته؛ قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام (وفى المضارع التحضيض؛ نحو: هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى: ليتك تقوم؛ قصدا إلى حثه على القيام)[4].

[*]وفى المضارع (التخصيص) تصلح فتصير (التحضيض)

---

(١) أى: من هل ولو اللتين للتمنى.

(٢) أي: من "هل ولو" اللتين للتمني، وهذا تكلف من السكاكي، والنحويون على أنها موضوعة للتخفيض والتندم من أول الأمر.

(٣) يريد بتضمينهما ذلك جعلهما دالين عليه مطابقة لا تضمنا.

(٤)مختصر السعد- (١٩٤-١٩٥).

(ليت)؛ نحو: "لعلّي أحُجُّ؛ فأزورَكَ"؛ بالنصب؛ لبعد المرجُوِّ عن الحصول(*)

ومنها: الاستفهام(**)؛ وألفاظه الموضوعةُ له: (الهمزة) و(هل) و(ما) و(مَنْ) و(أيٌّ) و(كَمْ) و(كَيْفَ) و(أيْنَ) و(أنَّى) و(مَتَى) و(أيَّانَ):

(*)("وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت"(١) وينصب فى جوابه المضارع على إضمار أن (نحو: لعلى أحج فأزورك بالنصب؛ لبعد المرجو عن الحصول)(٢) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى)(٣)..

(**)("ومنها" أى: من أنواع الطلب (الاستفهام)(٤) وهو طلب حصول صورة الشيء فى الذهن، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أولا وقوعها-فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور (والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأى، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيان. فالهمزة لطلب التصديق)(٥) أى: انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين (كقولك: أقام زيد؟) فى الجملة الفعلية (وأزيد قائم؟) فى الاسمية (أو) لطلب

---

(١)هو نصب المضارع بالفاء بعدها، وهذا مبنى على مذهب البصريين، لأنهم لا ينصبونه بعد الترجي، واستعمالها فى التمنى مجازا أيضا، ومنه قول الشاعر:

أسرت القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير.

(٢)لا يخفى أن "لعل" لا تدل على بعد المرجو حتى يشار بها إلى ذلك، فالأحسن أن تجعل نكته إظهار المتمنى فى صورة الممكن المتوقع الحصول لشدة الرغبة فيه.

هذا ولا يخفى أن الحروف السابقة بعضها يستعمل فى التمنى حقيقة، وبعضها يستعمل فيه مجازا، وعلى هذا لا يكون هناك محل لذكرها فى علم المعاني، وما ذكر لذلك من النكت والأغراض شأنه فيها كشأن سائر المجازات.

(٣)مختصر السعد- (١٩٦).

(٤) هو طلب حصول صورة الشيء فى الذهن بأدوات مخصوصة، كالهمزة ونحوها مما يأتي.

(٥) فى هذا الحال لا يذكر معها معادل، وإذا جاءت أم بعدها كانت منقطعة بمعنى "بل" كقول الشاعر:

ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع.

فـ "الهمزةُ": لطلبِ التصديقِ؛ كقولك: "أقام زيد؟"، و"أزيد قائم؟"، أو التصوُّر، كقولك: "أدبْسٌ[1] فى الإناءِ أم عسَلٌ؟"، "أفى الخابية دبْسُكَ أم فى الزِّقِّ؟"؛ ولهذا[2] لم يقبح: أزيدٌ قامَ؟ وأعمرًا عرَفْتَ؟ و المسئولُ عنه بها: هو ما يليها؛ كالفعلِ فى: أضرَبْتَ زيدًا؟ والفاعلِ فى: أأنتَ ضربْتَ زيدًا؟ [*] والمفعولِ فى: أزيدًا ضرَبْتَ؟ و"هَلْ": لطلبِ التصديقِ فحسْبُ؛ نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرٌو قاعدٌ؟ ولهذا امتنع: هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو؟ [**].....

(التصور)[3] أى: إدراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصور المسند إليه (أدبس فى الإناء أم عسل؟) عالما بحصول شيء فى الإناء، طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصور المسند (أفى الخابية دبسك أم فى الزق؟) عالما بكون الدبس فى واحد من الخابية والزق، طالبا لتعيين ذلك)[4].

[*]ونحوه قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾ فلو قالوا: (أفعلت هذا؟) لكان سؤالهم عن التصديق أفعل أم لا؟ ولدل على شكهم فى الفعل هل حدث أم لا ولكنهم كانوا قاطعين بوقوع الفعل لرؤيتهم له، ومرادهم هو التحقق من الفاعل، فسؤالهم هنا للتصور، أى أأنت أم غيرك؟

[**]وذلك لأن هذا يدل على معرفته بحصول القيام فالتصديق بالقيام حاصل له، ولكن سؤاله عن تصور القائم أهو زيد أم عمرو؟، وهل لا تصلح لطلب التصور بل لا تجىء إلا لطلب التصديق.

---

(١)الدبس: عسل التمر وعصارته (انظر المحكم "دبس" تحقيق أ.د/عبدالحميد هنداوي- دار الكتب العلمية.

(٢) أى لمجيء الهمزة لطلب التصور.

(٣) ذكر له مثالين: أحدهما لطلب تعيين المسند إليه، والثانى لطلب تعيين المسند، وقد يكون المطلوب تعيين المفعول أو نحوه من متعلقات الفعل كما سيأتي فى الأمثلة، ويكون الجواب هنا بتعيين المسئول عنه، وفى طلب التصديق بنعم أو-لا.

(٤)مختصر السعد- (١٩٧).

وقَبُحَ: هل زيدًا ضربْتَ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل(*) دون: "هل زيدًا ضربتَهُ؟"، لجواز تقدير المفسَّر قبل (زيدًا) (**).

وجعَلَ السكاكيُّ قُبْحَ: "هل رجُلٌ عُرِفَ؟" لذلك(***)، ويلزمه ألا يقبح: "هل زيدٌ عُرِفَ؟".

(*)أى لأنه عندما قدم زيدًا علم أنه يعلم أن ثمة ضربًا وقع ولكنه لا يدرى أوقع على زيد أم على غيره، فالتصديق بالضرب حاصل، وهل يسأل بها عن التصديق، فكان السؤال بها هنا تحصيل حاصل لأن التصديق حاصل ومعلوم.

(**)أى بخلاف هل زيدًا ضربته؟ (فإنه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا أى: هل ضربت زيدا ضربته)(1).

(***)(أى لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل: عرف رجل؛ على أن رجل بدل من الضمير فى عرف قدم للتخصيص (ويلزمه) أى: السكاكى (أن لا يقبح: هل زيد عرف؟) لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل، مع أنه قبيح بإجماع النحاة؛ وفيه نظر؛ لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى: غير السكاكى (قبحهما) أى: قبح هل رجل عرف؟ وهل زيد عرف؟ (بأن هل بمعنى قد فى الأصل) وأصله: أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فأقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام، وقد من خواص الأفعل فكذا ما هى بمعناها، وإنما لم يقبح: هل زيد قائم؟ لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت، بخلاف ما إذا رأته فإنها تذكرت العهود وحنت إلى الإلف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهى) أى: هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح: هل تضرب زيدا؟) فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله: (وهو أخوك) كما يصح أتضرب زيدا

---

(1)مختصر السعد- (١٩٨).

وعلَّل غيره قُبْحَهُما بأنَّ (هل) بمعنى "قَدْ" فى الأصل.

وتركُ الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام.

وهى تخصصُ المضارعَ بالاستقبال، فلا يصحُّ: "هل تضربُ زيدًا وهو أخوك؟"،

وهو أخوك؟ قصدا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال؛ بمعنى أنه لا ينبغى أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لإنكار الفعل الواقعُ فى الحال، بخلاف الهمزة فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال، وقولنا: فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال؛ سواء عمل ذلك المضارع فى جملة حالية؛ كقولك: أتضرب زيدا وهو أخوك؟ أو لا كقوله تعالى: ﴿أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾[1]، وكقولك: أتؤذى أباك، وأتشتم الأمير؛ فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع. ومن العجائب ما وقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال، وإعماله فيها، ولعمرى إن هذه فرية ما فيها مرية؛ إذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل: سيجىء زيد راكبا، وسأضرب زيدا، وهو بين يدى الأمير؛ كيف وقد قال الله تعالى: ﴿سيدخلون جهنم داخرين﴾[2] (﴿وإنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين﴾[3].

وفى الحماسة:

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى)[4].

---

(١) الأعراف: ٢٨.

(٢) غافر: ٦٠.

(٣) إبراهيم: ٤٢، ٤٣.

(٤) مختصر السعد- (١٩٨).

ولاختصاصِ التصديق بها، وتخصيصها المضارع بالاستقبال: كان لها مزيدُ اختصاص بما كونُهُ زمانيًّا أظهَرُ؛ كالفعل؛ ولهذا(*) كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾(1) أدَلَّ على طلب الشكر من: "فهل تشكرون؟"، "فهل أنتم تشكرون؟"؛ لأن إبراز ما سيتجدَّدُ في معرِضِ الثابتِ أدَلُّ على كمال العناية بحصوله، ومِنْ: "أفأنتم شاكرون؟"؛ وإن كان للثبوت؛ لأن (هل) أدعَى للفعل من "الهمزة"؛ فتركُهُ معها أدَلُّ على ذلك؛ ولهذا لا يحسُنُ: "هل زيدٌ منطلقٌ؟" إلا من البليغ.

وهي قسمان(**):

(*)(ولهذا أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل [كان ﴿فهل أنتم شاكرون﴾[الأنبياء: ٨٠] أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون، وفهل أنتم تشكرون] مع أنه مؤكد بالتكرير؛ لأن أنتم فاعل محذوف [لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثبات أدل على كمال العناية بحصوله] من إبقائه على أصله، كما في: فهل تشكرون؛ لأنها داخلة على الفعل حقيقة، وفي: هل أنتم تشكرون؛ لأنها داخلة على الفعل تقديرًا، لأن أنتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر.

[و] أيضًا فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر [من أفأنتم شاكرون، وإن كان للثبوت] باعتبار كون الجملة اسمية [لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها] أي: مع هل [أدل على ذلك] أي: على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [ولهذا] أي: ولأن هل ادعى للفعل من الهمزة [لا يحسن: هل زيد منطلق إلا من البليغ] أي: الذي يقصد به الدلالة على الثبات، وإبراز ما سيتجدد في معرض الوجود، بخلاف غير البليغ؛ فإنه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد، فكأن الأولى به أن يدخله على الفعل كما هو أصله)(2).

(**)([وهي] أي: هل [قسمان: بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء] أو لا وجوده [كقولنا: هل الحركة موجودة] أو لا موجودة [ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء

---

(1) الأنبياء: ٨٠.

(2) المطول- (٤١٤).

بسيطةٌ: وهى التى يُطْلَبُ بها وجودُ الشيء، كقولنا: "هل الحركةُ موجودةٌ؟".

ومركبة: وهى التى يُطْلَبُ بها وجودُ شيء لشيء؛ كقولنا: "هل الحركة دائمة؟".

والباقيةُ: لطلبِ التصوُّر فقطْ:

قيل: فيُطْلَبُ بـ "مَا" شرحُ الاسم؛ كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهيةُ المسمَّى؛ كقولنا: ما الحركة؟ وتقع (هل) البسيطةُ فى الترتيب بينهما[1].

وبـ (منِ): العارضُ المشخِّصُ لذى العلم؛ كقولنا: مَنْ فى الدار؟

وقال السكاكى: يسأل بـ (ما) عن الجنس؛ تقولُ: ما عندك؟، أى: أى أجناسِ الأشياء عندك؟ وجوابه: كتابٌ ونحوُهُ، أو عن الوصف؛ تقول: ما زيد؟ وجوابه: الكريمُ ونحوه، وبـ "مَنْ" عن الجنس من ذوى العِلْم؛ تقول: مَنْ جبريلُ؟ أىْ: أبشَرٌ هو أم ملَكٌ أم جِنِّيٌّ؟: وفيه نظر[2].

وبـ "أيّ" عما يميِّز أحدَ المتشاركَيْن فى أمر يعمُّهما؛ نحو: ﴿أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾[3] أى: أنحنُ أم أصحابُ محمَّد (عليه السلام)؟.

وبـ"كم": عن العدد؛ نحو: ﴿سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[4].

لشيء] أو لا وجوده له [كقولنا: هل الحركة دائمة] أو لا دائمة، فإن المطلوب وجود الدوام للحركة، أو لا وجوده، وقد أخذ فى هذه شيئان غير الوجود، وفى الأول شيء واحد؛ فلذلك كانت مركبة بالنسبة إليها فالوجود فى البسيطة محمول، وفى المركبة رابطة)[5].

---

(١) أى بين (ما) التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية.

(٢) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب "من جبريل" أن يقال: ملك، بل يقال: ملك من عند الله ونحوه مما يفى تشخصه.

(٣) مريم: ٧٣.

(٤) البقرة: ٢١١.

(٥) المطول- (ص: ٤١٤- ٤١٥).

وبـ "كيف": عن الحال.

وبـ "أين": عن المكان.

وبـ "متى": عن الزمان.

وبـ "أيّان": عن الزمان المستقبل، قيل: وتستعمل فى مواضع التفخيم؛ مثل: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[1].

و"أنّى": تستعمل تارةً بمعنى "كيف"؛ نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[2]، وأخرى بمعنى "مِنْ أين"؛ نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[3].

ثم إن هذه الكلمات كثيرًا ما تستعمل فى غير الاستفهام؛ كالاستبطاء؛ نحوُ: كم دعوتُكَ؟، والتعجُّب؛ نحو: ﴿مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[4]، والتنبيه على الضلال؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[5]، والوعيد؛ كقولك لمن يسئ الأدب: "ألم أؤدِّبْ فلانًا؟" إذا عَلِمَ المخاطَبُ ذلك، والتقرير بإيلاء المقرَّر به الهمزةَ؛ كما مر[6]، والإنكار كذلك؛ نحوُ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[7]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[8]؛ ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[9] أى: اللهُ كافٍ عبده؛ لأنَّ إنكار النفى نفى له، ونفى النفى إثبات؛ وهذا مرادُ من قال: "إنَّ الهمزة فيه للتقريرِ بما دخله النفى لا بالنفي".

---

(١) القيامة: ٦.

(٢) البقرة: ٢٢٣.

(٣) آل عمران: ٣٧.

(٤) النمل: ٢٠.

(٥) التكوير: ٢٦.

(٦) فى حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة.

(٧) الأنعام: ٤٠.

(٨) الأنعام: ١٤.

(٩) الزمر: ٣٦.

ولإنكارِ الفعلِ صورةٌ أخرى، وهي نحوُ: أزيدًا ضربْتَ أم عمرًا؟ لمن يردّدُ الضربَ بينهما. والإنكارُ: إمَّا للتوبيخ، أيْ: ما كان ينبغي أن يكونَ؛ نحوُ: أعصيْتَ ربَّك؟ أو لا ينبغي أن يكونَ؛ نحوُ: أتعصي ربَّك؟ أو للتكذيب، أي: لم يكنْ؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾[1]، أو لا يكون؛ نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[2] والتهكُّم؛ نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[3]، والحقير؛ نحو: مَنْ هذا؟ والمهوِّل؛ كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ [illegible] الْمُؤْمِنِينَ﴾، والاستعظام؛ نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ [illegible] ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[5].

ومنها: الأمر، والأظهَرُ: أنَّ صيغته مِنَ المقترنة باللام؛ نحو: "لِيَحْضُرْ زيدٌ" وغيرِها؛ نحو: أكرِمْ عمرًا، ورُوَيْدَ[6] بكرًا، موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادُرِ الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنَى.

وقد تستعمَلُ لغيره؛ كالإباحة؛ نحو: جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرينَ، والتهديد؛ نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[7]، والتعجيز؛ نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[8]، والتسخير؛

---

(١) الإسراء: ٤.

(٢) هود: ٢٨.

(٣) هود: ٨٧.

(٤) الدخان: ٣٠-٣١.

(٥) الدخان: ١٣ - ١٤.

(٦) فائدة صيغته: ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسمًا أو فعلاً.

(٧) فصلت:

(٨) البقرة: ٢٣.

نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[1]، والإهانة؛ نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[2]، والتسوية؛ نحوُ: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾[3]، والتمنِّي؛ نحو [من الطويل]:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي[4]

والدعاءِ؛ نحوُ: ربِّ اغفِرْ لى، والالتماسِ؛ كقولك لمن يساويك رتبةً: "افعَلْ" بدون الاستعلاء.

ثم الأمرُ: قال السكاكى: "حقُّه الفَوْرُ؛ لأنه الظاهرُ من الطلب، ولتبادُرِ الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر؛ بخلافه إلى تغييرِ الأمرِ الأولِ، دون الجمع، وإرادة التراخي"؛ وفيه نظر.

ومنها: النهي[5]، وله حرفٌ واحد، وهو (لا) الجازمةُ فى نحو قولك: "لا تفعَلْ"، وهو كالأمرِ فى الاستعلاء. وقد يستعمل فى غير طلبِ الكَفِّ[6] أو التركِ[7]؛ كالتهديدِ؛ كقولك لعبدٍ لا يمتثلُ أمرك: "لا تمتثِلْ أمري!".

وهذه الأربعةُ[8] يجوز تقديرُ الشرط بعدها؛ كقولك: "ليت لى مالاً أنفقْهُ[9]"

---

(١) البقرة: ٦٥.

(٢) الإسراء: ٥٠.

(٣) الطور: ٥٠.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١١٧، وعزاه لامرئ القيس. وعجزه: بصبح، وما الإصباح منك بأمثل.

(٥) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء.

(٦) أى عن الفعل كما هو مذهب البعض.

(٧) أى أو طلب الترك كما هو مذهب البعض، فإنهم قد اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس ألا تفعل.

(٨) وهى التمنى والاستفهام والأمر والنهى.

(٩) فى ط، د حفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إن أرزقه أنفقه).

وأين بيتُكَ أَزُرْكَ؟[1] وأكرِمْنى أُكرِمْكَ[2] ولا تَشتُمْنى يكنْ خيرًا لك[3].

وأما العَرْضُ[4] - كقولك: ألاَ تَنْزِلُ تُصبْ خيرًا -فمولَّدٌ من الاستفهام.

ويجوزُ[5] فى غيرها لقرينة؛ نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِى﴾[6] أى: إنْ أرادوا أولياء بحق.

ومنها: النداء، وقد تستعمل صيغته[7]؛ كالإغراء فى قولك لمن أقبَلَ يتظلَّم: يا مظلومُ، والاختصاصِ فى قولهم: أنا أفعَلُ كذا أيها الرجُلُ، أى: متخصِّصًا مِنْ بين الرجال.

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء: إمَّا للتفاؤل، أو لإظهارِ الحرصِ فى وقوعه، كما مر، والدعاءُ بصيغة الماضى من البليغ -كقوله: رحمه الله تعالى- يحتملُهما، أو للاحترازِ عن صورة الأمر، أو لِحَمْلِ المخاطَبِ على المطلوبِ بأنْ يكونَ ممَّن لا يُحِبُّ أن يكذِّبَ الطالبَ[8].

تنبيه(*)

(*)[الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسة السابقة] يعنى أحوال الإسناد الخبرى والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر [فليعتبره] أى: ذلك الكثير الذى يشارك فيه الإنشاء الخبر [الناظر] المتأمل فى الاعتبارات، ولطائف العبارات فإن الإسناد الإنشائى أيضًا إما مؤكد أو مجرد عن التأكيد وكذا المسند إليه إما مذكور أو محذوف مقدم

---

(١) فى ط. د حفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إن تعرفنيه أزرك).

(٢) فى ط. د حفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إن تكرمنى أكرمك).

(٣) فى ط. د حفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إلا تشتمنى يكن خيرًا لك).

(٤) طلب الشيء بلا حث ولا تأكيد.

(٥) فى ط. د حفاجى، وط الحلبى زيادة: (تقدير الشرط).

(٦) الشورى: ٩.

(٧) فى ط. د حفاجى، وط الحلبى زيادة: (فى غير معناه).

(٨) أى ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك "تأتينى غدًا؟" مقام التنى.

الإنشاءُ كالخبر فى كثيرٍ مما ذكرَ فى الأبواب الخمسة السابقة؛ فليعتبرْهُ الناظر.

الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ(*)

الوصلُ عطفُ بعضِ الجملِ على بعضٍ، والفصلُ تركُهُ(**).....

أو مؤخر، معرف أو منكر إلى غير ذلك، وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره، والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة، وإسناده وتعلقه أيضًا إما بقصر أو بغير قصر، والاعتبارات المناسبة فى ذلك مثل ما مر فى الخبر، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق، والله المرشد)[1].

(*)(هذا الباب من أعظم أبواب هذا العلم؛ لعظم خطره وصعوبة مسلكه ودقة مأخذه، ولقد قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، كذا نقله الخفاجى فى سر الفصاحة والبيانيون. قلت: والذى قال ذلك هو أبو على الفارسى، نقله عن العسكرى فى الصناعتين وقصد بذلك المبالغة وأن من كمل فيه لابد أن يكون كمل فى غيره، كذا قالوا، وقد يقال: إن علم الفصل والوصل يتوقف على معرفة ما يجب لكل واحد من الجملتين، وذلك يتوقف على جميع الأبواب الماضية من أحوال المسند والمسند إليه وغير ذلك، فإذا توقف إحدى الجملتين على غير هذا الباب توقف العلم بحال الجملتين معا عليه ضرورة أن ما توقف عليه الجزء توقف عليه الكل، حينئذ يصح قصر البلاغة على الفصل والوصل من غير مبالغة)[2].

(**)الجمل إما أن تأتى منثورة بغير عطف بعضها على بعض، وإما أن يعطف بعضها على بعض. فترك العطف يسمى فصلا، والعطف يسمى وصلا، وهو مختص عند البلاغيين بالعطف بالواو خاصة مثال الفصل بين الجمل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ(١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ(٢) خَلَقَ الإِنْسَانَ(٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن:١-٤].

ومثال الوصل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[3]،

---

(١)الأطول- (٤٣٣).

(٢)عروس الأفراح- المكتبة العصرية-(٤٧٩/١).

(٣)الانفطار:١٣-١٤.

فإذا أتتْ جملةٌ بعد جملة، فالأولى: إما يكون لها محل من الإعراب، أَوْ لا[*]:

وقوله تعالى: ﴿يأيها الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1].

ولكل من الفصل والوصل بين الجمل مواضع تخصه يأتى الحديث عنها.

[*](الجملة إما أن يكون لها حكم إعرابى، أو لا يكون لها هذا الحكم:

-فإذا كان لها حكم إعرابى، بأن وقعت خبرًا أو نعتًا أو حالا مثلا، وجاءت بعدها جملة أخرى، فذلك على صورتين:

الأولى: أن يقصد التشريك بين الجملتين فى الحكم، مع وجود جهة جامعة بينهما، وفى هذه الحالة تجئ واو العطف للوصل بينهما.

خذ مثلا قول الله سبحانه: ﴿والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم ولا أنفسهم ينصرون﴾[2] فأنت ترى فيه جملة ﴿لا يستطيعون نصركم﴾ قد وقعت خبرًا عن الاسم الموصول، فهى فى محل رفع، قد حكم بمفهومها على المبتدأ، كما ترى أن جملة ﴿ولا أنفسهم ينصرون﴾ تشارك هذه الجملة التى سبقتها فى حكمها، إذ المقصود من القول الكريم: الإخبار عن المبتدأ فيه ﴿والذين تدعون من دونه﴾ بأمرين: أولهما: أنهم لا يستطيعون نصرًا لمن يعبدونهم، والثانى: أنهم لا يملكون نصرًا لأنفسهم أيضًا: فوصل بين الجملتين كما ترى.

ومن ذلك قول المعرى[3]:

وحُبُّ العَيْشِ أعْبَد كُلِّ حُرّ ... وَعلَّمَ سَاغِبا أكْلَ المُرَارِ[4].

---

(١)آل عمران: ٢٠٠.

(٢)الأعراف: ١٩٧.

(٣)أبو العلاء المعرى: من شعراء العصر العباسى وهو الشاعر الفيلسوف وله اللزوميات، وسقط الزند، ورسالة الغفران وغير ذلك.

(٤)المرار: شجر المر. والمعنى: أن حب الحياة يجعل الحر عبدا ويرغمه على احتمال الأذى.

.....

فالجملة الأولى أعبد... خبر للمبتدأ، والقائل أراد إشراك (وعلم) لها فى حكم الإعرابى فوصل بين الجملتين.

الثانية: ألا يقصد التشريك بين هاتين الجملتين، وحينذاك يجب الفصل بينهما فلا تذكر الواو. ومن هذا القبيل الآية الكريمة التى تقول: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِى الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ(١١) أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[1] فقد فصل فيها بين جملة ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ وهى مفعول لقالوا. وجملة ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ لأن الجملة الأخيرة ليست من قول المنافقين، ولو وصل بين الجملتين لتغير المعنى، وكانت جملة ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ مشاركة للجملة الأولى فى حكمها، وفساد ذلك بين واضح ومن هنا كان الفصل.

-وإذا لم يكن لها حكم إعرابى ووقعت بعدها جملة أخرى، فهذا على صورتين أيضًا:

الأولى: أن يكون للجملة الأولى قيد بالظرف مثلا، ولا يقصد إعطاؤه للجملة الثانية. وحينئذ يجب الفصل بينهما فلا تذكر الواو، كقول الله تعالى حكاية عن المنافقين: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ(١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2] وأنت ترى فيه أن قول المنافقين: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾، مقيد بوقت خلوهم إلى شياطينهم، أما جملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ التى وليتها فغير مقيدة بهذا القيد، ولذلك فصل بينهما ولو ذكرت الواو فوصل بينهما لشاركت الجملة الثانية الأولى فى حكمها وقيدها، وأصبح المعنى حينئذ: أن استهزاء الله بهؤلاء القوم مقصور على وقت

---

(١)البقرة:١١-١٢.

(٢)البقرة:١٤-١٥.

وعلى الأول: إنْ قُصِدَ تشريكُ الثانية لها فى حكمه، عُطِفتْ عليها كالمفرد؛ فشرطُ كونه مقبولاً بالواو ونحوه: أن يكون بينهما جهةٌ جامعة؛ نحو: زيد يكتُبُ ويشعُرُ، أو: يُعْطِى ويَمْنَعُ؛ ولهذا عيب على أبى تمام قولُهُ [من الكامل]:

لاَ وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ[1]

وإلا: فُصِلَتْ عنها(*)؛ نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2]؛ لم يُعْطَفِ ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنه ليس من مَقُولهم.

وعلى الثانى(**): إنْ قُصِدَ رَبْطُها بها على معنًى عاطفٍ سوى الواو - عُطِفتْ به، نحو:"دخل زيدٌ فخرج عمرٌو"، أو: "ثُمَّ خرج عمرٌو"؛ إذا قُصِدَ التعقيبُ، أو المهلة.

خلوهم إلى شياطينهم. وهذا ليس بمراد مطلقًا، فاستهزاء الله بهم دائم فى كل حال، ومن أجل ذلك وجب الفصل، لأن للأولى قيدًا لم يقصد إعطاؤه للثانية.

الثانية: ألا يكون للجملة الأولى قيد أصلا، أو يكون لها قيد يراد إعطاؤه للثانية.

ولهذه الصورة بنوعيها مواضع يجب الفصل فى بعضها، ويجب الوصل فى البعض الآخر)[3].

(*)(أى وإن لم يقصد إعطاء الجملة اللاحقة حكم إعراب السابقة فصلت عنها فلم تعطف عليها)[4].

(**)(أى وعلى تقدير أن لا يكون للجملة السابقة محل)[5].

---

(١)ديوان أبى تمام ٢٩٠/٣، دلائل الإعجاز ١٧٣ ومعاهد التنصيص، وأبو الحسن: محمد بن الهيثم ممدوح الشاعر، والبيت كله جواب القسم فى بيت الشاهد، وانظر نهاية الإيجاز ٣٢٣، عقود الجمان١٧٣.

(٢)البقرة:١٤-١٥

(٣)مفتاح البلاغة- (مقرر السنة الثالثة الثانوية- نظام حديث)- دكتور/محمد محمد خليفة، عبدالحكيم حسن نعناع-طبع على نفقة قطاع المعاهد الأزهرية- (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣/٢٠٠٤م).

(٤)عروس الأفراح بتحقيقى.

(٥)عروس الأفراح.

وإلاَّ: فإنْ كان للأولى حكمٌ لم يُقْصَدْ إعطاؤه للثانية – فالفصلُ؛ نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ الآيةَ، لم يُعْطَف: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على: ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف؛ لِمَا مَرَّ.

وإلاَّ: فإنَ كان بينهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ، أو الاتصالِ، أو شِبْهُ أحدِهما– فكذلك.

وإلاَّ فالوصلُ متعيِّن:

أمَّا كمالُ الانقطاعِ(*): فلاختلافهما خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى؛ نحو [من البسيط]:

(*)(هو أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاء، وحينئذ يجب الفصل بينهما بترك العطف، لأن العطف يقتضى التآلف والتناسب بينهما، وهما متباينتان تباينًا تامًّا، لأن الجملة الخبرية إنما تكون فى أمر واقع أو سيقع إيجابًا أو سلبًا، والإنشائية فى أمر يطلب أو يبدأ، فالصلة بينهما منقطعة تمامًا، فلا يصح العطف، وهذا هو ما يسمى بكمال الانقطاع. بيد أن الفصل هنا مشروط بألا يوهم خلاف المراد.

ولاختلاف الجملتين خبرًا وإنشاء صورتان:

الأولى: أن تكون إحدى الجملتين خبرية لفظًا ومعنى، والثانية إنشائية لفظًا ومعنى أيضًا، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هى أحسن﴾[1] فالأولى خبرية لفظًا ومعنى، والثانية إنشائية لفظًا ومعنى ومنه كما ترى قول المتنبى:

لا تَشترِ العَبْدَ إلا والعَصَا مَعَهُ إنَّ العَبِيدَ لأنْجاس مناكيد

فالأولى إنشائية لفظًا ومعنى، والثانية خبرية لفظًا ومعنى.

والثانية: أن تكون الجملتان مختلفتين خبرًا وإنشاء بالنظر للمعنى، اتفقتا من ناحية اللفظ، فإن المعول عليه فى أن تعتبر الكلام من قبيل أو من قبيل الإنشاء، إنما هو المعنى.

ومما اختلفت فيه الجملتان معنى –وإن كان اللفظ جاريا على الإخبار.

---

(١)فصلت:٣٤.

ومعنًى؛ نحو [من البسيط]:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يجرِى بِمِقْدَارِ[1](*)

قول الحماسى:

إن يَحْسُدُونِى فإنِّى غيرُ لائمهم قَبْلِى مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الفَضْلِ قَد حُسِدُوا
فدَامَ لى ولَهُم مَا بى وما بِهِمُ ومَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا، بِمَا يَجِدُ
أنَا الذى يَجِدُونى فِى صُدُورِهِمُ لا أرتَقِى صَدْرًا منها ولا أَرِدُ

وأنت تراه قد فصل البيت الثالث عما قبله، لأنه خبر وما قبله إنشاء، حيث أريد به الدعاء —وإن كان خبرًا فى اللفظ — ولا يغيب عن بالك أن المانع من العطف هنا أمر ذاتى، سببه طبيعة الجملتين فلا يمكن دفعه بقرينة أصلا، ولهذا وجب الفصل.

ومنه قول الشاعر:

مَلَكْتُهُ حَبْلِى ولَكنَّه ألقَاهُ مِنْ زَهُوٍ عَلى غَارِبِى
وقال: إنى فى الهَوَى كَاذِبٌ انتقَمَ اللهُ مِنَ الكَاذِبِ

وذلك على اعتبار أن الجملة الأولى "وقال إنى فى الهوى كاذب" خبرية لفظًا ومعنى، وأن الجملة الثانية "انتقم الله من الكاذب" خبرية لفظًا، إنشائية معنى، حيث أريد بها الدعاء)[2].

(*)والشاهد فيه (لأن أرسوا فعل أمر، فهو إنشاء لفظًا ومعنى، ونزاولها خبر لفظًا ومعنى؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة إما للحرب على قول ابن الحاجب وهو الصحيح أى: أرسوا السفينة نزاول الحرب، أو للسفينة على قول غيره)[3].

---

(١)البيت من البسيط، وهو للأحطل وهو أبو مالك غياث بن غوث النصرانى شاعر أموى. الكتاب ٣/٩٦، خزانة الأدب ٩/٨٧، معاهد التنصيص ١/٢٧١، وفى المفتاح ٢٦٩، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/٢٠٢، البيت فى المصباح بلفظ: فقال قائلهم ص٦٤.

(٢)مفتاح البلاغة- (٦٤-٦٥).

(٣)عروس الأفراح- (١/٤٩٦-٤٩٧).

أو معنًى فقط؛ نحو: "مات فلانٌ، رحمه الله!" (*) أو لأنه لا جامع بينهما؛ كما يأتي،

وأمَّا كمالُ الاتصالِ(**): فلكون الثانيةِ:

(*) لأن الأولى خبرية، والثانية (رحمه الله) خبرية لفظًا، إنشائية معنى لأنه يراد بها الدعاء.

(**) (وأما كمال الاتصال فيكون لأمور ثلاثة:

الأول : أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط وهو قسمان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى إفادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾[1] فإن وزان ((لا ريب فيه)) فى الآية وزان ((نفسه)) فى قولك : ((جاءنى الخليفة نفسه)) فإنه لما بولغ فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال ، بجعل المبتدأ ((ذلك)) وتعريف الخبر باللام ؛ كان عند السامع قبل أن يتأمل مظنة أنه مما يرمى به جزافًا من غير تحقيق ؛ فأتبع ((لا ريب فيه)) نفيًا لذلك ، إتباع ((الخليفة)) ((نفسه)) إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك فى قولك : ((جاءنى الخليفة)) متجوز أو ساه .

وكذا قوله : ﴿ كأن لم يسمعها ، كأن فى أذنيه وقرًا ﴾[2] الثانى مقرر لما أفاده الأول .

وكذا قوله : ﴿ إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾[3] لأن قوله ((إنا معكم الثبات على اليهودية ، وقوله : إنما نحن مستهزئون)) رد للإسلام ، ودفع له منهم ؛ لأن المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له ، ودافع له : لكونه غير معتمد به ، ودفع نقيض الشيء تأكيد لثباته ، ويحتمل الاستئناف ، أى : فما بالكم - إن صح أنكم معنا - توافقون أصحاب محمد؟.

---

(١) سورة البقرة : الآية ١- ٢ .

(٢) سورة لقمان : الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٤ .

وثانيها: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظى من متبوعه فى اتحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[1] فإن قوله: ((هدى للمتقين)) معناه: أنه فى الهداية بالغ درجة لا يُدرَك كنهها حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى قولـه: ((ذلـك الكتاب)) لأن معناه كما مر: الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله فى الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال وكذا قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾[2] فإن معنى قوله ((لا يؤمنون)) معنى ما قبله، وكذا ما بعده تأكيد ثان؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه؛ لا يصح إلا فى حق من ليس له قلب يخلص إليه حق، وسمع تدرك به حجة، وبصر تثبت به عبرة ويجوز أن يكون قوله:((لا يؤمنون)) خبرًا لأن ، فالجملة قبلها اعتراض.

الثانى : أن تكون الثانية بدلاً من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية ، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتة ككونه مطلوبًا فى نفسه ، أو فظيعًا ، أو عجيبًا ، أو لطيفًا ، وهو ضربان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعـه ، كقولـه تعـالى: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ﴾[3] فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله: ﴿أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون﴾ أوفى بتأديته مما قبلـه؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون، ويحتمل الاستئناف.

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٦ .

(٣) سورة الشعراء : الآيات ١٣٢ ــ ١٣٤.

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال، من متبوعه، كقوله تعالى ﴿اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون﴾[1] فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع قوله تعالى: ﴿اتبعوا من لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون﴾ أوفى بتأديته ذلك؟ لأن معناه: لا تخسرون معهم شيئًا من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فينتظم لكم خير الدنيا، وخير الآخرة. وقول الشاعر:

أقول له : ارحل ، لا تقيمن عندنا وإلا فكن فى السر والجهر مسلما[2]

فإن المراد كمال الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن ، وقوله ((لا تقيمنَّ)) عندنا أوفى بتأديته ؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد ، بخلاف ((ارحل)) ووزان الثانية - من كل واحد من الآية والبيت وزان ((حسنها)) فى قولك : أعجبتنى الدار حسنها ؛ لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها ، وغير داخل فيه ، مع ما بينهما من الملابسة .

الثالث: أن تكون الثانية بيانًا للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى إفادة الإيضاح، والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوع خفاء، مع اقتضاء إزالته، كقوله تعالى: ﴿فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى﴾[3] فصل جملة ((قال)) عما قبلها؛ لكونها تفسيرًا وتبيينًا، ووزانه وزان عمر فى قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر[4]

---

(١) سورة يس : الآية ٢٠ ، ٢١ .

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب ٢٠٧/٥ ، ٤٦٣/٨ ، مجالس ثعلب/٩٦ ، معاهد التنصيص ٢٧٨/١ ، مغنى اللبيب ٤٢٦/٢ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ١٧٨/١، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٣ بلا عزو.

(٣) سورة طه : الآية ١٢٠ .

(٤) وبعده :

ما مسها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

انظر : شرح المرشدى على عقود الجمان ١٧٩/١ ، والبيت غير منسوب إلا لأعرابى مجهول.

مؤكدةً للأُولَى؛ لدفع توهُّم تجوُّزٍ، أو غلطٍ؛ نحو: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[1]؛ فإنه لَمَّا بولغ فى وصفِه ببلوغِه الدرجةَ القُصْوَى فى الكمال؛ بَجَعْلِ المبتدأ "ذلك"، وتعريف الخبر باللام-: جاز أن يَتوهَّم - السامعُ قبل التأمُّل: أنَّه مِمَّا يُرْمَى بِه جُزَافًا؛ فأتبعَهُ نفيًا لذلك التوهُّم؛ فوزانُهُ وزانُ "نَفْسُهُ" فى: "جاءنى زيدٌ نفسُهُ"، ونَحْوُ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[2]؛ فإنَّ معناه: أنه فى الهداية بالغٌ درجةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها حتى كأنَّه هدايةٌ محضة؛ وهذا معنى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[3]؛ لأنَّ معناه - كما مَرَّ-: الكتابُ الكامل، والمراد بكماله: كمالُهُ فى الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوَتُ فى درجاتِ الكمال؛ فوزانه وزان "زيدٌ" الثانى فى: "جاءنى زيدٌ زيدٌ".

أو بدلاً منها؛ لأنها غيرُ وافية بتمامِ المراد، أو كغير الوافية، بخلاف الثانية، والمقامُ يقتضِى اعتناءً بشأنه لنكتة؛ ككونه مطلوبًا فى نفسه، أو فظيعًا، أو عجيبًا، أو لَطيفًا؛ نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[4]...

وأما قوله تعالى : ﴿ما هذا بشرًا ، إن هذا إلا ملك كريم ﴾[5] فيحتمل التبيين والتأكيد .

أما التبيين فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر فإثبات الملكية له تبيين لذلك الجنس وتعيين .

وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكًا لم يكن بشرًا)[6].

---

(١)البقرة:٢.

(٢)البقرة:٢.

(٣)البقرة:٢.

(٤) الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤.

(٥) بعض الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٦)الإيضاح- (١٥٢-١٥٤).

فإنَّ المرادَ التنبيهُ على نعم الله تعالى، والثانى أوْفَى بتأديته؛ لدلالتـه عليهـا بالتفصيل من غير إحالة على عِلْمِ المخاطَبينَ المعاندين؛ فوزانُـهُ وزانُ "وَجْهُـهُ" فى: "أعجبنى زَيْدٌ وجهُهُ" لدخول الثانى فى الأوَّل، ونحوُ قوله[1] [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِى السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإنَّ المراد به إظهارُ كمال الكراهة لإقامته، وقولُه: (لا تُقيمَنَّ عندنا) أوفَى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد؛ فوزانه وزانُ "حُسْنُها" فى: "أَعْجَبَتْنى الدارُ حُسْنُها"؛ لأنَّ عدمَ الإقامة مغايرٌ للارتحال، وغيرُ داخل فيه، مع ما بينهما من الملابسة.

أو بيانًا لها، نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى﴾[2]؛ فإنَّ وزانه وزانُ "عُمَرَ" فى قوله [من الرجز]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ[3]

وأما كونها كالمنقطعة عنها[*]: فلكون عطفها عليها مُوهِمًا لعطفها على غيرِها، ويسمَّى الفَصْلُ لذلك قطعًا؛ مثاله [من الكامل]:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَننى أَبْغِى بِهَا بَدَلاً أَرَاهَا فِى الضَّلاَلِ تَهِيمُ[4]

---

[*] وهو ما يسمى الفصل لشبه كمال الانقطاع وهو أن (تستوفى جملتان أسباب الوصل. إلا أن عطف إحداهما على الأخرى موهم لعطفها على غيرها. فيؤدى ذلك إلى إفساد المعنى المقصود. وحينئذ يترك العطف ويفصل بينهما دفعًا لهذا التوهم، والسبب فى هذا الفصل هو ما يسمى بشبه كمال الانقطاع.

ويتحقق ذلك بأن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على الأولى منهما لوجود

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٣ بلا عزو.

(٢) طه: ١٢٠.

(٣) وبعده: ما مسها من نقب، ولا دبر، معاهد التنصيص ٢٧٩/١، الإشارات والتنبيهات ١٢٩، وهو غير منسوب فى كلا الكتابين، شرح المرشدى على عقود الجمان ١٨١/١.

(٤) البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٩ والشاهد فصل "أراها" عن "وتظن".

المناسبة، ولكن هذا العطف يوهم عطفها على الجملة الثانية لقربها، فيؤدى هذا العطف إلى أمر غير مقصود، فيفسد المعنى المراد.

خذ مثلا قول الشاعر:

وتَظُنُّ سَلْمى أَنَّنِى أَبْغِى بِهَا بدلا، أُرَاهَا فِى الضَّلالِ تَهِيمُ

تجد فيه أن جملة "أراها..." قد تقدم عليها جملتان، هما جملة "تظن سلمى" وجملة "أبغى" وبين جملة (أراها) وجملة (تظن...) مناسبة تبيح عطف الأخيرة على الأولى. لكن هذا العطف يمكن معه أن يتوهم السامع أن جملة "أراها" معطوفة على جملة "أبغى" لقربها منها، وحينئذ تكون هذه الجملة المعطوفة من مظنونات سلمى، بمعنى أن سلمى تظن أن الشاعر يبغى بها بدلا وتظن أيضًا أنه يراها تهيم فى الضلال، وفى ذلك فساد بين فى المعنى المقصود، لأن مراد الشاعر: الإخبار بزعم سلمى والإخبار أيضًا بخطئها فى هذا الزعم. ومن أجل ذلك ترك العطف بين الجملتين دفعًا لهذا التوهم، وإقامة لغرض الشاعر.

ومنه قول الآخر:

يقولون إنى أحملُ الضيم عندهم أعوذُ بربى أن يُضام نظيرى

فالشاعر يريد الإخبار بأن المتحدث عنهم رموه بالذلة، ويريد أيضًا الإخبار بأنه برئ من هذه التهمة، ومن هنا كان الفصل بين جملة "أعوذ" وجملة "يقولون" مع وجود المناسبة حتى لا يتوهم السامع أن هذه الجملة الأخيرة معطوفة على جملة "إنى أحمل الضيم" لقربها منها.

والسر فى هذا الفصل فيما ذكر هو شبه كمال الانقطاع، وإنما كان شبيهًا بكمال الانقطاع، ولم يكن انقطاعًا كاملا، لأن المانع من العطف فيه أمر بعيد عن طبيعة الجملتين، فهو ليس أمرًا ذاتيًا، بل خارجيا يمكن دفعه إذا قامت قرينة تعين المراد، والقرينة هنا هى الفصل)[1].

---

(١)مفتاح البلاغة- (ص٥٩-٦٠).

ويَحتَملُ الاستئنافَ(*).

وأما كونها كالمتَّصلة بها(**): فلكونها جوابًا لسؤالٍ اقتضتْهُ الأُولى؛ فتُنزَّلُ منزلتَهُ فتفصَلُ عنها؛ كما يفصَلُ الجوابُ عن السؤال.

(*)(في البيت احتمال آخر إذ يمكن أن يكون الفصل لشبه كمال الاتصال فتجعل جملة، أراها "استئنافًا" باعتبار أنها جواب لسؤال أثارته الجملة الأول كأن أحدًا تساءل كيف تراها في هذا الظن؟ فقال أراها مخطئة تهيم في ضلالها)(١).

(**)فهو ما يسمى "من دواعي الفصل بين الجملتين أن تكون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى، وهذا يتحقق إذا اتحدت الجملتان خبرًا أو إنشاء، وكانت الجملة الأولى مثيرة لسؤال تصلح الثانية أن تكون جوابا عنه، بمعونة القرائن، وحينئذ يفصل بينهما بترك العطف، كما يفصل الجواب عن السؤال، فأشبهت الحال هنا من بعض الوجوه، حال الاتصال التي تقدمت.

وسر الفصل في هذا الموضع هو شبه كمال الاتصال، ولم يعتبر هذا من كمال الاتصال. لأنه ليس هنالك اتحاد في المعنى بين السؤال والجواب وما نزل منزلتهما.

ومن ذلك قول أبي تمام(٢):

السَّيْفُ أصدقُ أنباء مِنَ الكُتُبِ ... في حدِّه بينَ الجِدِّ واللعب

وأنت ترى أن الشاعر قد فصل بين الجملتين، لما بينهما من شبه كمال الاتصال، فإن جملة (السيف أصدق...) متضمنة سؤالا عن سبب مطلق للحكم الذى تضمنته، وقد قدر الشاعر ذلك فأتى بجملة: (في حده الحد...) جوابًا عن هذا السؤال المقدر.

---

(١)مفتاح البلاغة- هامش ١- (ص٦٠).

(٢)أبو تمام أحد الشعراء الطائيين، وهو من طليعة شعراء الصناعة اللفظية وله ديوان شعر مطبوع وهو جامع ديوان الحماسة.

السكاكي: فيتَنَزَّلُ ذلك منزلةَ الواقعِ لنكتةٍ؛ كإغناء السامع عن أن يَسْأَلَ، أو مثل ألاَّ يُسْمَعَ منه شيءٌ، ويُسمَّى الفصلُ لذلك استئنافًا، وكذا الثانية، وهو ثلاثة أضرب(*)؛ لأن السؤال:

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح﴾[1].

فقد جاءت الجملة الأولى: ﴿إنه ليس من أهلك﴾ مثيرة لسؤال بما تضمنته من حكم عجيب، كيف لا يكون من أهلى، وهو ابنى من صلبى؟. ألأنه لم يؤمن؟ أم لسبب آخر؟.. فجاء الجواب عن ذلك: إن أهلك هم المؤمنون الذين صلح عملهم، وهذا ليس منهم. إنه عمل غير صالح. ففصل بين الجملتين، لما بينهما من شبه كمال الاتصال.

ومنه قول البحترى:

يا أبا جعفرٍ لقد رَاحَ إفْضا ... لُكَ خَطْبًا على الكِرَامِ جَليلا

رَدَّ معروفُكَ الكَثِير قَلِيلا ... وأرَىَ جُودُكَ الجوادَ بَخِيلا)[2].

(*)١-عن سبب عام.

٢-أو عن سبب خاص.

٣-أو عن غير سبب.

وبيان ذلك أن الذى انبهم على السامع، إما أن يكون هو سبب الحكم، بمعنى أن السامع يجهل سبب الحكم من أصله، فالسؤال عن سبب الحكم مطلقًا.

وأما أن يكون سببًا خاصًا، أى أن السامع نفى جميع الأسباب إلا سببًا خاصًا تصوره، ولكنه يتردد فى حصوله ونفيه، فيكون مقام السامع مقام المتردد.

وإما أن يكون ما انبهم على السامع لا هذا ولا ذاك، وإنما هو شىء يتعلق بالجملة الأولى.

١-فالسؤال عن السبب كقول الشاعر:

---

(١)هود:٤٦.

(٢)مفتاح البلاغة- (ص٦١-٦٢).

.....

قال لى كيفَ أنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ سهرُ دائمٌ وحُزْنٌ طَويل

فعليل خبر مبتدأ محذوف تقديره أنا عليل، وهذه الجملة اقتضت سؤالا هو: مـــا حالـــك؟ والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته، يقتضى أن يكون المعنى ما سبب علتك، حيث لا يبقى ما يسأل عنه بعد العلم بالعلة إلا السؤال عن سببها فيقدر: ما سبب علتك؟ والسؤال فى مثل هذا عن السبب مطلقًا، والجواب الذى يسمى الاستئناف هو: سهر دائم إلخ..

٢-والسؤال عن السبب الخاص: كقوله تعالى: ﴿وما أبرئ نفسى إن الـــنفس لأمـــارة بالسوء﴾[١].

فالحكم ينفى تبرئة النفس من طهارتها، ويفهم منه أن ذلك طبعها وكأنما قيل: لم قلـ ـ ذلك؟ هل لأن النفس أمارة بالسوء؟ فكان الجواب "إن النفس"إلخ.

ولما كان المقام مقام تردد فى ثبوت أمر النفس بالسوء بعد تصوره، أكد الجواب، وهذا الضـــرب يقتضى تأكيد الحكم إذا دلت الجملة الأولى على سؤال فيه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين.

٣-والسؤال عن غير السبب كقوله تعالى: ﴿ إذ دخلوا عليه فقالوا سلامًا قال سلام﴾[٢] وكأنما قيل: ماذا قال إبراهيم؟ فقيل: قال سلام.

وأنت ترى أن السؤال هنا عن شىء له تعلق بالجملة الأولى، لا عن سبب عام أو خاص.

ومنه قول الشاعر:

زَعَم العَواذِلُ أننى فِى غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلكنْ غَمْرَتِى لا تَنْجَلِى

فقوله: صدقوا جواب سؤال مقدر، فكأنه قيل: أصدقوا فى هذا الزعم أم لا؟ فقيل: صدقوا. وليس السؤال فى الآية أو البيت عن سبب عام أو خاص، ومن ذلك قول أبى الطيب:

ومَا عَفَتِ الرياحُ لهُ مَحَلا عفاهُ من حدا بهم وسَاقَا)[٣].

---

(١)يوسف:٥٣.

(٢)الذاريات:٢٥.

(٣)مفتاح البلاغة- (٦٢-٦٣).

إمَّا عن سبب الحكم مطلقًا؛ نحو[1] [من الخفيف]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أى: ما بالُكَ عليلاً؛ أو: ما سببُ علَّتك؟

وإمَّا عن سببٍ خاصّ؛ نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[2]؛ كأنه قيل: هل النفسُ أمَّارةٌ بالسوء؟ وهذا الضرب يقتضى تأكيدَ الحكم؛ كما مر[3].

وإما عن غيرهما؛ نحوُ: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[4] أى: فماذا قال؟ وقوله [من الكامل]:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي[5]

وأيضًا: منه ما يأتى بإعادةِ اسمِ ما استؤنفَ عنه؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان"، ومنه: ما يبنى على صفته؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلك"؛ وهذا أبلَغُ.

وقد يُحذف صدرُ الاستئناف؛ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[6] وعليه: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" على قولٍ[7].

وقد يحذف كلُّه: إمَّا مع قيام شيء مقامه؛ نحو قول الحماسىّ: [من الوافر]:

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو.

(٢) يوسف: ٥٣.

(٣) أى فى أحوال الإسناد الخبرى.

(٤) هود: ٦٩.

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو، والطيبى فى التبيان ص١٤٢. الغمرة: الشدة.

(٦) النور: ٣٦ - ٣٧.

(٧) أى: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد، ويجعل الجملة استئنافًا جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ[1]

أو بدون ذلك؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[2] أى: نحن؛ على قول[3].

وأما الوصل لدفع الإيهام[*]: فكقولهم: (لا وَأَيَّدَكَ اللهُ).

وأما التوسُّطُ[**]: فإذا اتَّفَقَتَا خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقطْ بجامع؛....

---

[*]هذا الموضع يسمى بالوصل لكمال الانقطاع مع الإيهام، (فقد يكون بين الجملتين كما الانقطاع، لاختلافهما خبرًا وإنشاء، الأمر الذى يقتضى الفصل بينهما، ولكن هذا الفصل يوهم خلاف المقصود، وحينئذ توصل الثانية بالأولى، فتجئ واو العطف دفعًا لهذا الإيهام وإقامة لقصد المتكلم)[4].

قال المصنف فى الإيضاح: (وإن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع تعين الوصل.

إما لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء : لا ، وأيدك الله ، وهذا عكس الفصل للقطع)[5].

قلت: (ولقد روى أن سيدنا أبا بكر –رضى الله عنه– مر برجل فى يده ثوب، فقال له أتبيع هذا الثوب؟ فقال الرجل: لا يرحمك الله، فقال أبو بكر لا تقل هذا، قل: "لا" ويرحمك الله)[6].

[**]يتحقق التوسط إذا اتحدت الجملتان خبرا أو إنشاء لفظًا ومعنى أو معنى فقط بجامع

---

(١) البيت لمساور بن هند، من شعراء الحماسة.

(٢) الذاريات: ٤٨

(٣) أى: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هم نحن.

(٤)مفتاح البلاغة– (٧٢).

(٥)الإيضاح– (فقرة ١١٠).

(٦)مفتاح البلاغة– (٧٢).

بجامع؛ كقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾[3]

أى بأن يكون بينهما جامع أى مناسبة تامة ورابطة تجمع بينهما فى المعنى، وحينئذ يوصل بينهما بواو العطف، فإذا لم يكن بينهما جامع فهو الفصل لكمال الانقطاع.

وبين المصنف فى الإيضاح أن الوصل قد يقع (وإما للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وهو ضربان :

أحدهما: أن يتفقا خبرًا أو إنشاءً لفظًا ومعنى ، كقوله تعالى ﴿إن الأبرار لفى نعيم، وإن الفجار لفى جحيم﴾[4] وقوله: ﴿يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحي﴾[5] وقوله:﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾[6] وقوله تعالى: ﴿كلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾[7].

والثانى : أن يتفقا كذلك معنى لا لفظًا ، كقوله تعالى : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانًا وذى القربى واليتامى ، والمساكين ، وقولوا﴾[8] عطف قوله: ((قولوا)) على قوله: ((لا تعبدون)) لأنه بمعنى: لا تعبدوا ، وأما قوله: ﴿وبالوالدين إحسانًا﴾ فتقديره: إما ((وتحسنون)) بمعنى ((وأحسنوا)) وإما ((وأحسنوا)) وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهى؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه)[9].

---

(١) النساء: ١٤٢.

(٢) الانفطار: ١٣ - ١٤.

(٣) الأعراف: ٣١.

(٤) سورة الانفطار : الآية ١٣ ، ١٤ .

(٥) سورة الروم : الآية ١٩ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٩ .

(٧) سورة الأعراف : الآية ٣١ .

(٨) سورة البقرة : الآية ٧٣ .

(٩)الإيضاح- (١٥٨-١٥٩).

وكقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1] أى: لا تعبُدُوا، وتحسنون، بمعنى: أَحْسِنوا، أو: وأَحْسِنوا.

والجامع بينهما: يجبُ أن يكونَ باعتبارِ المسنَدِ إليهما والمسندَيْنِ جميعًا؛ نحو: يشعُرُ زيد ويكتُبُ، ويعطى ويمنع، وزيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتب، وزيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ؛ لمناسبة بينهما؛ بخلاف: زيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتب؛ بدونهما، وزيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ؛ مطلقًا.

السكاكى: "الجامعُ بين الشيئَيْن":

إمَّا عقليٌّ: بأن يكون بينهما اتحادٌ فى التصوُّر أو تماثُلٌ؛ فإنَّ العقلَ بتجريده المثلَيْنِ عن التشخُّص فى الخارجِ يرفَعُ التعدُّدَ بينهما، أو تضايُفٌ كما بين العلَّة والمعلول، أو الأقلِّ والأكثرِ.

أو وهميٌّ: بأن يكون بين تصوُّرَيْهما شبهُ تماثل؛ كلونَىْ بياضٍ وصفرةٍ؛ فإنَّ الوَهْمَ يُبْرِزهما فى معرض المِثْلَيْن؛ ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله[2] [من البسيط]:

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

أو تضادٌّ؛ كالسوادِ والبياض، والكُفْرِ والإيمان، وما يتصفُ بها؛ كالأبيضِ والأسود، والمؤمنِ والكافر؛ أو شبهُ تضادٌّ؛ كالسماء والأرض، والأول والثاني؛ فإنه يُنَزَّلُهما منزلةَ التضايف؛ ولذلك تجدُ الضِّدَّ أقربَ خطورًا بالبال مع الضدِّ.

أو خياليٌّ: بأن يكون بين تصوُّرَيْهما تقارُنٌ فى الخيال سابقٌ، وأسبابه مختلفة؛ ولذلك اختلفتِ الصورُ الثابتة فى الخيالاتِ ترتُّبًا ووضوحًا؛ ولصاحب علم المعانى فضْلُ

---

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) البيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم، وسبق تخريجه.

احتياجٍ إلى معرفة الجامع، لا سيَّما الخياليُّ؛ فإنَّ جمعه على مَجْرَى الإلْفِ والعادة.

ومن محسِّنات الوصل: تناسُبُ الجملتَيْنِ فى الاسمية أو الفعلية، والفعليتين فى المضى والمضارعةِ، إلا لمانع.

تذنيب

أصل الحال المنتقلة: أن تكونَ بغير واو؛ لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووَصْفٌ له كالنعت، لكنْ خُولِفَ هذا إذا كانتْ جملةً، فإنها من حيثُ هى جملةٌ مستقلَّةٌ بالإفادة؛ فتحتاجُ إلى ما يربطها بصاحبها، وكلٌّ من الضمير والواو صالحٌ للربط، والأصلُ هو الضميرُ؛ بدليل المفردةِ، والخبر، والنعت.

فالجملةُ: إن خلت عن ضمير صاحبها، وجَبَ الواو، وكلُّ جملةٍ خالية عن ضميرِ ما يجوز أن ينتصِبَ عنه حالٌ: يصحُّ أن تقعَ حالاً عنه بالواو، إلا المصدَّرةَ بالمضارع المثبَت؛ نحو: "جاء زيد"، و"يتكلَّم عمرو"؛ لما سيأتي[1].

وإلاَّ[2] فإنْ كانت فعليةً، والفعلُ مضارع مثبَتٌ: امتنع دخولها؛ نحو: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[3]؛ لأنَّ الأصلَ المفردةُ، وهى تدل على حصولِ صفة غير ثابتة مقارِنة لما جُعِلتْ قيدًا له، وهو كذلك؛ أما الحصولُ: فلكونه فعلاً مثبتًا، وأما المقارَنَةُ: فلكونه مضارعًا.

وأما ما جاء من نحو: "قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ"، وقولِه [من المتقارب]:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[4]

فقيل: على حذف المبتدأ، أى: وأنا أَصُكُّ، وأنا أرهنهم.

وقيل: الأوَّل شاذٌّ والثانى ضرورة.

---

(١) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالواو فقط.

(٢) عطف على قوله "إن خلت" أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها.

(٣) المدثر: ٦.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٣٧ وهو لعبدالله بن همام السلولى.

وقال عبدالقاهر: هى فيهما للعطف، والأصل: و"صكَكْتُ"، و"رهَنْتُ"؛ عُدِلَ عن لفظِ الماضى إلى المضارع؛ حكايةً للحال.

وإن كان منفيًّا: فالأمران؛ كقراءة ابن ذَكْوَانَ: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾[1] بالتخفيف، ونحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[2]؛ لدلالته على المقارَنة؛ لكونه مضارعًا، دون الحصولِ؛ لكونه منفيًّا.

وكذا إن كان ماضيًا لفظًا أو معنى؛ كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِى غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِى الْكِبَرُ﴾[3] وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[4]، وقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِى غُلاَمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾[5]، وقوله: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[6]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[7]:

أما المثبَتُ: فلدلالته على الحصولِ؛ لكونه فعلاً مثبتًا، دون المقارنة؛ لكونه ماضيًا؛ ولهذا شُرِطَ أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً.

وأما المنفيُّ: فلدلالته على المقارنة دون الحصول:

أما الأول: فلأنَّ (لَمَّا): للاستغراق، وغيرَهَا[8]: لانتفاءِ متقدِّمٍ مع أن الأصل استمراره، فيحصُلُ به[9] الدلالةُ عليها[10] عند الإطلاق؛ بخلافِ المثبَتِ: فإنَّ وضعَ

---

(١) يونس: ٨٩.

(٢) المائدة: ٨٤.

(٣) آل عمران: ٤٠.

(٤) النساء: ٩٠.

(٥) مريم: ٢٠.

(٦) آل عمران: ١٧٤.

(٧) البقرة: ٢١٤.

(٨) أى: غير (لما) مثل (لم وما).

(٩) أى: بالنفى المستمر.

(١٠) أى: على المقارنة.

الفعلِ على إفادةِ التجدد، وتحقيقُهُ: أنَّ استمرار العدم لا يفتقــرُ إلى ســببٍ، بخــلاف استمرارِ الوجود.

وأما الثاني[1]: فلكونه منفيًّا.

وإن كانت اسميةً: فالمشهور جوازُ تركها؛ لعكسِ ما مَرَّ فى الماضى المثبت؛ نحوُ: كلَّمْتُــهُ فُوهُ إلى فِيَّ. وأنَّ دخولها أَوْلَى لعدمِ دلالتها على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئنافِ فيهــا، فحَسُنَ زيادةُ رابط؛ نحوُ: ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2].

وقال عبدالقاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال، وجَبَتْ، نحو: "جاءنى زيدٌ، وهو يُسْرِعُ" أو "وهو مُسْرِعٌ"، وإنْ جُعِلَ نحوُ: "على كتفه سيفٌ" حالاً كثُرَ فيها تركها؛ نحو [من الطويل]:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِى عَلَىَّ سَوَادُ[3]

ويحسُنُ التركُ: تارَةً لدخول حرف على المبتدأ؛ كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ تُبْصِــرِينِى كَأَنَّمَــا بَنِىَّ حَوَالَىَّ الأُسُــودُ الْحَــوَارِدُ[4]

وأخرَى[5] لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد؛ كقوله[6] [من السريع]:

وَاللهُ يُبْقِيــكَ لَنَــا سَــالِمًا بُــرْدَاكَ تَبْجِيــلٌ وَتَعْظِــيمُ

الإيجاز والإطناب والمساواة

السكاكى: "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين[7] لا يتيسَّر الكلام فيهما

---

(١) أى: عدم دلالته على الحصول.

(٢) البقرة: ٢٢.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٣٦ وعزاه لبشار. وصدر البيت: إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها.

(٤) البيت للفرزدق. الحوارد: من حرد إذا غضب.

(٥) أى ويحسن الترك تارة أخرى.

(٦) البيت لابن الرومى.

(٧) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر.